رسالة الحقوق في الإسلام

سماحة المرجع الديني

آية الله العظمى الشيخ حسين علي المنتظري

ترجمة و تعليق: صادق العبادي

(٢٠١٥م - ١٤٣٦ق)

www.ketab.ir

سرشناسه: منتظری، حسینعلی، ۱۳۰۱ ـ ۱۳۸۸ .
عنوان قراردادی: رساله حقوق. عربی
عنوان و نام پدیدآور: رسالة الحقوق فی الإسلام / حسین‌علی المنتظري، ترجمه و تعلیق: صادق العبادي.
مشخصات نشر: تهران: سرایی، ۱۳۹۳ .
مشخصات ظاهری: ۲۲۸ ص.
شابک: ISBN : 978 - 964 - 7362 - 51 - 1
وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
یادداشت: عربی.
یادداشت: کتابنامه: ص ۲۲۱ ـ ۲۲۵ ؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع: حقوق مدنی (فقه)
موضوع: مردم (حقوق اساسی) -- جنبه‌های مذهبی -- اسلام
موضوع: حقوق [illegible]
موضوع: حقوق [illegible] -- جنبه‌های مذهبی -- اسلام
شناسه افزوده: عبادی، صادق، ۱۳۳٤ - ، مترجم
رده‌بندی کنگره: ۱۳۹۳ ۵۰۴۳ ر ۷۷ م / BP ۲۵٤
رده بندی دیویی: ۲۵۲ / ۹۷
شماره کتابشناسی [illegible]: ۳۷۵۱۶٤

رسالة الحقوق فی الاسلام

«آیة‌اللّه الشیخ حسین علي المنتظري دام ظله»

نشر و توزیع: انتشارات سرایی
الطبعة الاولی: طهران، ۱۳۹٤ ش / ۱٤۳٦ ق / ۲۰۱۵ م
العدد: ۲۰۰۰ نسخة
I.S.B.N : 978 - 964 - 7362 - 51 - 1

ایران، قم، شارع الشهید محمّد المنتظري، زقاق ۸
هاتف: ۳۷۷٤۰۰۱۱ (۰۰۹۸۲۵) * ۲۲۵٦۳٤۵۸ (۰۰۹۸۲۱)
فاکس: ۳۷۷٤۰۰۱۵ (۰۰۹۸۲۵) * متحرک: ۵۰۵۰ ۲۵۲ ۹۱۲ (۰۰۹۸)
E-mail: SaraeiPublication@gmail.com
www . Amontazeri . com

www.ketab.ir

﴿ الفهرس ﴾

مقدّمة المترجم ١١
من هو المنتظري؟ ١١
المسار السياسي والفكري للمنتظري ١٢
الأسس الفكرية للمؤلف في هذا الكتاب ١٥
حول هذه الترجمة ٢٠

* * *

تمهيد عن الكتاب ٢٣
مقدّمة في مبحث الحقوق ٢٥
أ ـ المعنى الحقيقي للحق ٢٥
ب ـ المعنى الاعتباري للحقّ ٢٦
أقسام الحقّ بالمعنى الحقيقي ٢٦
العلاقة بين الحقوق والواجبات ٢٧
مصدر الحقوق ٢٩
التباين بين الرؤية الإلهية و غير الإلهية للإنسان ٣٢
التلازم بين حكم العقل و حكم الشرع ٣٩
هل التديّن حقّ أم واجب؟ ٤٥
التزاحم بين الحقوق ٤٦
علاقة الحقّ بالإحسان ٤٧
أنواع الحقوق في الاسلام ٤٨

www.ketab.ir

«الفصل الأوّل» ٥١

حقوق اللّه على الإنسان

ألف: حقّ القران على المسلمين ٥٢
باء: حقوق النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والمعصومين عليهم السلام ٥٣
جيم: حقّ الفرائض والسنن الإلهية ٥٦
١ـ حقّ الصلاة ٥٦
٢ـ حقّ الحج ٥٧
٣ـ حقّ الصوم ٥٧
٤ـ حقّ الصدقة ٥٧
٥ـ حقّ الهَدْي والأضحية ٥٨
٦ـ حقّ المسجد ٥٨
٧ـ حقّ زيارة الأخوان ٥٩
٨ـ حقّ وجوب النصيحة و حق إقامة الحقّ ٥٩
العلاقة بين حقوق الناس و حقوق اللّه ٦٠

«الفصل الثاني» ٦١

حقّ الكرامة الإنسانية

مبحث عن الإنسان والكمال ٦٥
هل للعقيدة دور في تفاضل الحقوق ٦٥
حقوق الإنسان على نفسه ٧١

www.ketab.ir

«الفصل الثالث» ٧٣

الحقوق المتبادلة بين الناس

القسم الأول: حقوق العائلة والأقرباء ٧٣
١ـ حقوق الزوجين ٧٣
٢ـ حقوق الوالدين ٧٤
٣ـ حقوق الولد على الوالدين ٧٥
٤ـ حقوق الأقرباء ٧٦
القسم الثاني: الحقوق الاجتماعية للإنسان ٧٨
١ـ حقوق الحرية المعنوية ٧٨
٢ـ حقّ حرية الرأي والتعبير ٨١
٣ـ حقّ حرية تغيير الرأي ٨٣
٤ـ حقّ العمل والتجارة والسكن ٨٧
٥ـ حقّ التقاعد عن العمل ٩٠
٦ـ حقوق المستضعفين والمظلومين ٩١
٧ـ حقّ الكفاح ضد الحرمان [أو حقّ التمتع بالحرّية] ٩٣
٨ـ حقوق الأيتام والمحرومين ٩٤
٩ـ حقّ السبق والأولوية ٩٧
القسم الثالث: الحقوق المتبادلة بين الشعب والحكومة ٩٨
مقدمة عن السلطة و استغلال الحقّ ١٠٠
١ـ الآلية الذاتية للرقابة على الحكام ١٠٠
٢ـ الآليات الخارجية للرقابة على الحكام ١٠٢

www.ketab.ir

حقّ تقرير المصير ١٠٥
حقّ النشاط السياسي ١٠٩
حقّ الرقابة على الحكومة ١١٠
حقّ استيفاء الحقوق ١١٢
حقّ المساواة والتعامل العادل في الحقوق ١١٣
حقّ الحصانة للمعارضة ١١٥
حقّ الأمن الفردي ١١٧
حقّ الحفاظ على أسرار الناس و عيوبهم ١١٨
حقّ العفو والصفح عن الاخطاء ١٢٠
حقوق الضعفاء والمحكومين ١٢٣
حقّ اللقاء المباشر مع المسؤولين ١٢٣
حقوق الحكومة والموظفين ١٢٤
حقوق الناس العامة ١٢٦
الحقوق الأساسية للناس عند الإمام علي عليه السلام ١٣٠
حقوق الفئات الاجتماعية المختلفة ١٣١
حقوق السجناء ١٣٣
أولاً: انواع عقوبة السجن في الفقه الإسلامي ١٣٣
ثانياً: عدم جواز الاعتقال بتهم فكرية و سياسية ١٣٥
ثالثاً: لايجوز سلب حرية الإنسان إلّا بدليل قطعي ١٣٦
حقوق المتخاصمين في الدعوى ١٣٩
١ـ حقّ المدّعي ١٣٩
٢ـ حقّ المدّعى عليه ١٤٠

www.ketab.ir

٣ـ حقّ الدفاع في المحاكم ١٤١
٤ـ حقّ التقاضي في محكمة محايدة ١٤٣
حقّ العدل والمساواة في القضاء (التقاضي) ١٥٠
حقّ المساواة في أموال بيت المال ١٥٧
القسم الرابع: الحقوق الفردية ١٦٠
الحقوق المتبادلة بين المعلم والتلميذ ١٦٠
حقوق العلماء ١٦٣
حقوق الشيوخ ١٦٥
حقوق الوالدين ١٦٦
حقوق المستشير ١٦٧
حقوق المستشار ١٦٨
حقوق المستنصح ١٦٩
حقوق الناصح ١٧٠
حقوق فاعل الخير ١٧١
حقوق المريض ١٧٢
حقوق الجار ١٧٣
حقوق الصاحب والصديق ١٧٤
حقوق السائل ١٧٦
حقوق المعمّرين ١٧٨
حقوق الطفل ١٧٩
حقوق الجليس ١٨٠
حقوق الميت ١٨١

www.ketab.ir

الحقوق العامة المتبادلة بين المسلمين ١٨٢
حقّ ستر العيب ١٨٥
ضرورة أداء الحقوق ١٨٦

«الفصل الرابع» ١٨٧
الحقوق المتبادلة بين الشعوب

الحقوق في العلاقات الدولية ١٨٧
حقّ الحصانة الدبلوماسية ١٩٨
حقّ الطوائف والأقليات الدينية ٢٠٠
حقوق أسرى الحرب ٢٠٤
حقّ اللجوء ٢٠٨

«الفصل الخامس» ٢١٣
الحقوق المتبادلة بين الإنسان والطبيعة والحيوان

حقوق الطبيعة ٢١٣
حقوق الحيوانات ٢١٤
الحقوق الأخرى في الإسلام ٢١٩
توصية الختام ٢٢٠

* * *

مصادر المؤلف ٢٢١
مصادر المترجم في هوامش الكتاب ٢٢٤
قائمة الكتب المطبوعة لـ: آية‌الله حسين علي المنتظري ٢٢٦

www.ketab.ir

مقدّمة المترجم

من هو المنتظري؟

آية الله حسين علي المنتظري، مرجع دين إيراني، من قادة الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩ م)، ولد بمدينة نجف‌آباد (١٩٢٢ م) غرب مدينة أصفهان، و تنتمي عائلته إلى مدينة «قم»، و دفن فيها بجوار مرقد السيّدة فاطمة المعصومة في الثالث من محرّم ١٤٣١ (المصادف ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩ م).

بسبب معارضته الشديدة للنظام الملكي في إيران، فقد دخل السجن و نفي إلى مدن نائية عدّة مرّات، كما حكم عليه في النهاية سنة (١٩٧٥)، بالسجن سنين عديدة لكن تمّ إطلاق سراحه بعد ثلاث سنوات عشية انتصار الثورة.

انتخب رئيساً لمجلس صياغة الدستور الإيراني، و عيّنه «مجلس الخبراء» نائباً للمرشد الأعلى و قائد الثورة الإمام الخميني، لكن تمّ عزله سنة (١٩٨٨ م) بسبب انتقاداته و معارضته لإستمرار الحرب العراقية الإيرانية، و اعتراضه على عدم التزام الحكومة و وليّ الفقيه بنصّ الدستور الإيراني، و بسبب دفاعه عن حقوق المواطنين في إيران. و بعد

www.ketab.ir

أن وجّه رسائل نقد و نصيحة إلى أعلى سلطة في البلاد، الولي الفقيه في حينها، فُرضت عليه الإقامة الجبرية المؤقتة في منزله بمدينة قم لسنوات طويلة، و تعرّض أتباعه للملاحقة، إلى أن رفعت عنه تماماً، أيّام رئاسة السيّد محمّد الخاتمي (إنتخب ١٩٩٧ م).

توفي المنتظري﵀ بتاريخ (١٩ ديسمبر ٢٠٠٩ م) في مدينة قم عن عمر ناهز الثمانين عاماً، بسبب أزمة قلبية بعد ما عانى لمدّة طويلة من الزهايمر و الخرف. له مؤلّفات و كتب عديدة في الفقه الإسلامي و تأصيل الفكر السياسي في الإسلام.

المسار السياسي والفكري للمنتظري

عندما بدأت بوادر الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٧ م، كان المرحوم الشيخ حسين علي المنتظري يقضي حياته بين النفي والسجن، محكوماً عليه بالإعدام، بسبب نشاطاته السلمية المعارضة لنظام الشاه. وعند ما انتصرت الثورة الإسلامية في شباط عام ١٩٧٩ م كان قد تحرّر من السجن بسبب ضغوط الثوار، حيث كان في مقدّمه المظاهرات الاحتجاجية والمظاهرات الجماهيرية في شوارع العاصمة و في جامعة طهران، و من ثمّ سافر إلى العراق وباريس عام ١٩٧٨ م متحدّياً بذلك نظام الشاه حيث كان الإمام الخميني يقود الثورة من هناك.

بعد أن انتصرت الثورة وتمّ تشكيل أوّل حكومة إسلامية بقيادة فقهاء الشيعة في عصر الغيبة، تمّ تعيين المنتظري أوّل إمام لإقامة صلاة

www.ketab.ir

الجمعة، بعد سلفه السيّد محمود الطالقاني (ت ١٩٧٩ م). وكانت «صلاة الجمعة» تعقد لأوّل مرّة بشكل رسمي في ايران في الحقب الأخيرة، لأنّ فقهاء المسلمين الشيعة يرون أنّ صلاة الجمعة لا تعقد في ظل حكومة جائرة.

بعد الاستفتاء الشعبي على شكل النظام المطلوب هل هو الموافقة على نظام «جمهورية إسلامية» أم «لا»، وتصويت الشعب الإيراني بـ«نعم» بأغلبية ٩٨٪ على نظام جمهوري إسلامي، تمّ تشكيل «مجلس الخبراء» لكتابة الدستور الإيراني الجديد، وانتُخِب المنتظري رئيساً له. وكانت صياغة الدستور برئاسة المنتظري والذي حصد موافقة الشعب في استفتاءٍ عام، بسبب أنّ الدستور الجديد كفل حقوق الشعب، وجمع لأوّل مرّة بين النظام الديني والنظام الديمقراطي.

بعدها تدرج المنتظري إلى أرفع مستوى في السلطة ليصبح النائب الأوّل لقائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني. ولكن ما أن مرّت السنين حتّى أصبح المنتظري المعارض الرئيسي من داخل السلطة، حيث بدأ بمعارضة استمرار الحرب العراقية الإيرانية، ثمّ معارضة الاعتقالات العشوائية للمعارضين السياسيين، ثمّ بدأ مسيرته الإصلاحيه من داخل مؤسّسات الدولة، وعند ما اصطدم بجدار الموانع انتقل إلى مرحلة النصيحة والتذكير عبر رسائل غير علنية، ثمّ انتقل إلى النقد العلني الصريح ممّا كلّفه غالياً، حيث تم إعدام أحد المقربين من مكتبه، وانتهى الأمر إلى عزله من منصبه، ثمّ فرض الإقامة الجبرية عليه في منزله بمدينة

www.ketab.ir

«قم»، ولكن بعد فترة أصبح رمزاً لمسيرة الإصلاحات، التي تكللت بنجاح السيّد محمّد خاتمي في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ م.

كلّ ذلك لم يمنع الشيخ من مواصلة عمله العلمي والفكري، و من مراقبة مسيرة الثورة للدفاع عن أهدافها و عن حقوق الشعب الإيراني المسلم امام بعض السياسات اللاديمقراطية، نظراً لأنّه كان أحد صانعي الثورة وواضعي دستورها وكان يشعر بالمسؤولية إتجاه كلّ ما يجري، وخلال تلك الفترة قام إلى جانب الدراسات الفقهية، بكتابة مجموعة من الكتب والدراسات التي تتناول الشأن «السياسي النظري» وكانت حصيلتها عدّة دراسات منها:

١ـ دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، موسوعة من أربعة أجزاء باللغة العربية، و هي أوّل موسوعة في تنظير و تأصيل نظرية ولاية الفقيه، محاولاً التوفيق بين المبادىء الدينية والمتطلّبات العصرية، و مؤكّداً أنّ ولاية الفقيه لا تعني ولاية شخص الفقيه وإنّما «ولاية الفقه» والفكر الديني بمعناه العامّ، و ترجم بعض تلامذته تلك الموسوعة من العربية الى الفارسية و طبع تحت عنوان: «مبانى فقهى حكومت اسلامى»، و هي موسوعة من ثمانية أجزاء باللغة الفارسية حول تأصيل نظام الحكم الديني و تفاصيل نظام الحكم الإسلامي.

٢ـ رسالة الحقوق، كتاب باللغة الفارسية لتأصيل حقوق الإنسان الفطرية والدستورية وفقاً للرؤية الإسلامية، وهو هذا الكتاب الذي تمّت ترجمته وتقديمه للقراء تحت عنوان «رسالة الحقوق في الإسلام».

www.ketab.ir

٣ـ العقوبات الإسلامية و حقوق الإنسان، محاولة لدراسة مدى تطابق قوانين الجزاء الإسلامي مع المبادىء الحديثة لحقوق الإنسان، محاولاً الدفاع عن حقوق الإنسان في ظل قانون العقوبات، و موفقاً بين الرؤية الدينية والحديثة.

٤ـ نظام الحكم الديني وحقوق الإنسان، كتب أصلاً بالفارسية، وقد أشرفت على ترجمته إلى العربية، وتمّ طباعته في قم السنة الماضية.

الأسس الفكرية ـ المؤلف في هذا الكتاب

رسالة الحقوق هذه، محاولة من المؤلف لإعادة النظر في مجموعة من القضايا النظرية والفكرية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في إيران، بعد ثلاثة عقود من تجربة الجمهورية الإسلامية، خصوصاً بعد بروز بعض السياسات الخارجة عن إطار الدستور والقانون الإيراني، أو المتناقضة مع مفاهيم «حقوق الإنسان» المعاصرة ومع شعارات الثورة الأولى المدافعة عن حقوق المواطنين. وذلك تمّ بعد ظهور بعض التيارات السياسية التي تراجعت عن أهدافها الأولية بعد تعديل الدستور الإيراني عام ١٩٨٨ م، والذي أقر بعد غياب شخصيتين هامتين من قادة الثورة، الأوّل الإمام الخميني الذي توفّي قبل الإنتهاء من صياغة الدستور، والثاني هو الشيخ المنتظري الذي كان تحت الإقامة الجبرية في بيته خارجاً عن مركز القرار السياسي و مجلس تعديل الدستور. ذلك أنّه بعد صدور التعديل على الدستور عام ١٩٨٨ م، ومرور عقدين من

تطبيقه، ظهرت فجوة كبيرة بين شعارات وأهداف الثورة ونظام الحكم القائم، وبرزت إلى السطح مجموعة من الإشكاليات التي وضعت الجيل الثاني من قادة الثورة أمام خيار صعب بين الإنجراف مع السياسة القائمة، أو الوقوف في جبهة المعارضة ضدّ نظام الحكم الديني، ولكن هؤلاء، ومنهم المؤلف، اختاروا منحى ثالثاً هو محاولة تصحيح المسار والرجوع الى تأصيل الفكر الديني الثوري وفقاً لمناهج الإجتهاد في الفقه، ومنسجماً مع مبادىء حقوق الإنسان المؤصلة في التعاليم الإسلامية أوّلاً، والمواثيق الدولية المعاصرة ثانياً. يعبّر هذا الكتاب، عن الأسس الفكرية التي ينطلق منها المؤلّف في معالجته لقضايا حقوق الإنسان في إطار الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، خصوصاً إنّ نظام الحكم الديني يتداخل تداخلاً جذرياً مع ضمان حقوق الشعب العامّة.

ويمكن إيجاز الأسس الفكرية والاجتهادية للمؤلّف في هذا الكتاب في النقاط التالية:

أوّلاً: تتجلى رؤية الفقه الإسلامي المعاصر إلى العلاقة بين الاسلام وبين حقوق الإنسان في اتجاهات ومذاهب مختلفة أبرزها اتجاهان: الأوّل، يرى أنّ في الشرع الإسلامي، اهتماماً بحقوق الإنسان على النحو المتعارف عليه اليوم، بل إنّ التأريخ الإسلامي كان سباقاً إلى إقرار المبادىء العامّة التي تؤصل تلك الحقوق. والثاني، اتّجاه متطرف يقف على النقيض من الاتّجاه الأوّل، حيث يذهب إلى أنّ مبادىء حقوق الإنسان العالمية، تتّصل بالعالم الغربي وتطوره، ويرى هذا الاتّجاه أنّ

www.ketab.ir

هناك اختلاف بين تشريع يكون فيه الخالق هو المرجع والأساس، وتشريعٍ آخر لا يقرّ بوجود الإله ويعتبر الإنسان مرجعاً وحيداً ومطلقاً في إقرار الحقوق والواجبات، وهذا موقف دعاة الأُصولية والمتطرفين القائلين بالتناقض المطلق بين الشرع الإسلامي، وبين الحقوق التي تقرها المواثيق العالمية لحقوق الإنسان. وقد عبّر الكاتب في هذا الكتاب أنّ الاتّجاه الثاني انحراف عن الإسلام بشكل عام، وابتعاد عن القرآن بوجه، وخروج عن السيرة النبوية، و عن ما أقرّه الفقهاء من اجتهادات. ولذلك أبرز الكاتب هاجسه المتكرّر من أجل تأصيل حقوق الإنسان في الإسلام، ومحاولة إثبات أنّ ما هو مطروح اليوم في التشريعات العالمية ما هو إلا مجرد قليل ذلك في التشريعات والمصادر الإسلامية.

ثانياً: يعتمد الكاتب في استدلاله على ثلاثة مصادر أساسية هي القرآن والسنّة النبوية وروايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام إضافة إلى الدليل العقلي. ولم يشر الكاتب في معرض حديثه إلى أيّة مادّة من النصوص القانونية المعاصرة، ليس بسبب عدم موافقته لها، و إنّما لالتزامه على إطار البحث الذي يركز على أصالة حقوق الإنسان في الإسلام. و من أجل ملأ هذا الفراغ، قام المترجم حسب الضرورة بالإشارة إلى بعض المواد والمفاهيم الحديثة حول حقوق الإنسان في هوامش الكتاب خدمة للقارىء، من أجل إيجاد مقاربة في الموضوعات نفسها. وبالرغم من أنّ الكاتب اعتمد أساساً على آلية الإجتهاد في الفقه الإسلامي، القائم

www.ketab.ir

على محور الإستدلال بالنصوص الدينية كالقرآن والسنّة، إلى جانب المعيار العقلي. و في مجال التنظير في مصادر الحقّ بالرغم من أنّ الكاتب يرى أنّ اللّه هو مصدر الحقّ الأوّل، ولكنّه لا يعارض نظرية «الحق الطبيعي والفطري»، ويقبل بمعيار «العقل الجمعي» للحكم بإقرار بعض الحقوق.

إلّا أنّ الكاتب اعتمد، في مسألة واحدة فقط، على طرح رؤية فلسفية وعرفانية عبر إشارته إلى مفاهيم مثل «عالم الناسوت»، و «نظرية الحركة الجوهرية» للفيلسوف العرفاني ملا صدرا (ت ١٠٤٥ ق)، ولكن يغلب على الكتاب المنحى العقلي المتوافق للمفاهيم المعاصرة.

ثالثاً: إذا ما نظرنا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المصادق عليه عام ١٩٤٨ م)، والمفاهيم الإنسانية التي انطلق منها، والذي كان إيذاناً بحدوث نقلة نوعية جديدة في العلاقات البشرية وكان تعبيراً عن الضمير الإنساني عامّة بعد الحرب العالمية الثانية، نجد أنّ الحديث يدور حول مفاهيم مثل المجتمع الإنساني؛ التعاون بين الأمم والشعوب؛ المساواة في الحقوق بين الناس؛ الإحترام العالمي والوطني لحقوق الإنسان والحريات العامة؛ إدانة الرقّ والتعذيب؛ الإعتراف بالشخصية القانونية للفرد؛ ضرورة المساواة أمام القانون، الحقّ في محاكمة عادلة أمام قضاء غير منحاز، مع إقرار مبدأ أصالة البراءة ما لم تثبت التهمة؛ حماية الحرية الشخصية (العائلة، المسكن، المراسلات)؛ حرية التنقل؛ الحقّ في حمل جنسية معلومة والحقّ في تغييرها؛ الحقّ في الفرار من

www.ketab.ir

الإضطهاد وطلب اللجوء إلى بلد آخر غير البلد الأصلي؛ ضمان جملة الحريات التي تتّصل بتكوين أسرة؛ المشاركة في الحياة العامة، والحقّ في حرية التعبير والرأى والإعتقاد، ولذلك نرى إنّ كلّ هذه المفاهيم قد ذكرها الكاتب في هذه الرسالة، ولكن معتمداً فيها على المصادر الإسلامية وليس على التشريعات الحديثة. ولقد حاول الكاتب استخلاص هذه المضامين الأصلية للحقوق الإنسانية في التشريع الإسلامي عن مصادره الأساسية أي الكتاب، السنّة، والتشريع الفقهي. حتّى إنّ بعض الأفكار التي طرحها الكاتب انطلاقاً من المبادىء الإسلامية كـ«حقّ البرلمان في معارضة تنفيذ «حكم الإعدام» وغيرها، تعتبر مفاهيم جديدة دخلت أخيراً في التشريعات المعاصرة حول حقوق المواطنين في الدول المتقدمة، والتي تطرق إليها الكاتب.

رابعاً: من هواجس الكاتب التي حاول طرحها في هذا الكتاب هو عدم إنطباق التشريعات المنافية لحقوق الإنسان، في بعض البلدان التي تدّعى إسلامية تلك القوانين، مع روح الدين الإسلامي ومخالفتها لنصوص الشريعة الإسلامية ونقدها والدعوة إلى الرجوع إلى مصاديق من العدل والرحمة الإسلامية. لذلك فإن من النقاط الهامة التي حاول المؤلف طرحها هي نقد ومعالجة آلية الرقابة السياسية على القيادة العليا في البلاد، أو التركيز على بث مفاهيم سياسية تتّصل بالدفاع عن حرية الإنسان والديمقراطية وضرورة التركيز على الحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكومين. ولذلك يتشدد الكاتب في موقفه ضدّ العنف

www.ketab.ir

واستخدام القوّة والتعذيب، ويدعو إلى اللاعنف، ونفي الإرهاب والتعذيب، واستعمال العنف والسجن ومخالفته لعقوبة الإعدام. وكذلك حاول الكاتب الدفاع عن مفاهيم معاصرة كحقوق المواطنة، وضرورة وضع دستور لكلّ بلد، وضرورة تغييره بين فترة وأُخرى وبين جيل وآخر، ومفاهيم حقوق الإنسان المعاصرة.

خامساً: تطرق الكاتب بشكل عامّ في هذا الكتاب إلى عدّة مجموعات من الحقوق: أ ـ الحقوق العامة للناس، مثل حقّ الحياة، وحقّ الكرامة الإنسانية، وحقّ الرأي والتعبير وأمثالها. ب ـ حقوق إنسانية ذات صبغة قانونية. ج ـ حقوق إنسانية ذات صبغة أخلاقية وقيمية. د ـ ومجموعة من الحقوق ذات الصبغة الدولية والأممية. وبذلك استطاع أن يغطي أكبر مساحة ممكنة من مفاهيم حقوق الإنسان المعاصرة.

حول هذه الترجمة

بعد الإنتهاء من ترجمة ومراجعة كتاب سابق للمؤلف بعنوان «نظام الحكم الديني وحقوق الإنسان» إلى العربية وطباعته، طلب مني الأخ سعيد، نجل الشيخ المنتظري، في الصيف الماضي ترجمة هذا الكتاب أيضاً، إكمالاً لمشروع طباعة مجموعة كتب الفكر السياسي في الإسلام للمؤلّف باللغة العربية. ولكن نظراً إلى أنّني كنت مرتبطاً بإعداد رسالتي لمرحلة الدكتوراه في أحد جامعات طهران، فقد وعدته بإنجاز الترجمة بعد حين. وفعلاً أنجزت الترجمة في خريف عام ٢٠١٣ م.

www.ketab.ir